

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٥/٩/٢٨ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/١١/٨ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٦٦٩٦٦٥ ج (فقط ستة ملايين وستمائة وستة وتسعون ألفاً وستمائة وخمسون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٦٤٨٧٧٠٩ ج (فقط ستة ملايين وأربعمائة وسبعة وثمانون ألفاً وسبعمائة وتسعة جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٢٠٨٩٤١ ج (فقط مائتان وثمانية آلاف وتسعمائة وواحد وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/١١/٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن